



الغانم خلال استقباله السفيرة الأميركية



الرئيس الغانم مستقبلاً السفيرة البريطانية



..ومستقبلاً مبارك السهيجان



الرئيس مرزوق الغانم خلال استقباله عبدالعال القناعي

الغانم يستقبل سفيرتي أميركا وبريطانيا.. والقناعي والسهيجان

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفيرة المملكة المتحدة لدى الكويت بيليندا لويس. كما استقبل الغانم سفيرة الولايات المتحدة الأميركية لدى الكويت الينا رومانوسكي. كما استقبل الغانم في مكتبه أمس سفيرتنا لدى جمهورية لبنان عبدالعال القناعي. واستقبل الغانم سفيرتنا لدى جمهورية تنزانيا مبارك السهيجان.

مرزوق الخليفة لتسيير حديقة بالجهراء

والحديقة 21 بصفة خاصة ولعل أبرزها عدم ري المزروعات بشكل دوري الأمر الذي يتسبب في موتها بالإضافة إلى عدم تشذيبها وانتشار الحشرات الضارة من دون مكافحة على الرغم من العقود التي توقعها البلدية سنويا مع الشركات الخاصة للعناية بالمزروعات.



مرزوق الخليفة

ونص الاقتراح على ما يلي: «الإيعاز لجهة الاختصاص بتسيير الحديقة رقم 21 بالجهراء القديمة وتقوية الإضاءة مع استدامة النظافة بها».

تقدم النائب مرزوق الخليفة باقتراح برغبة، قال في مقدمته إنه لما كان الهدف الأساسي من بناء الحدائق هو استمتاع الناس بها وبجمال مسطحاتها، كما أنها تعتبر المكان الوحيد المتاح أمام الجميع للانطلاق والرماية حيث إنها توفر أماكن للعب وللهو للأطفال وتوفر لهم جو من الراحة النفسية.

وأضاف: إلا أن الحديقة رقم 21 الكائنة في منطقة الجهراء القديمة تتعدد أشكال الإهمال الذي تعاني منه الحدائق العامة في الكويت بصفة عامة

مهلهل المضاف وأسامة الشاهين: قبول جميع المهندسين المجازين للاختبارات في القطاع النفطي



مهلهل المضاف



أسامة الشاهين

تقدم النائبان مهلهل المضاف وأسامة الشاهين باقتراح برغبة نص على ما يلي: إن أساس نجاح أي قطاع حيوي يعتمد على أبناء الوطن، ولعل أهم تلك القطاعات. ولأننا نجزم أنه من الواجب إتاحة الفرصة لأكثر عدد ممكن من المتقدمين للوظائف في القطاع النفطي تحقيقاً لطلعات الاستراتيجية التي صرحت بها الحكومة حول عملية التكويت كما جاء في قرار ديوان الخدمة المدنية الكويتي رقم 11 لسنة 2017 الذي يقضي بالتزام الجهات الحكومية بتخفيض عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين لديها سنويا للوصول بعد 5 سنوات بنسب الموظفين الكويتيين من إجمالي قوة العمل إلى المعدلات المستهدفة لتشغيل الكوادر الوطنية على نحو كامل وفقاً للمقرر قانوني في هذا الشأن. ونظراً لأهمية القطاع النفطي وحيويته فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي: استناداً إلى القرار المذكور في المقدمة فإنه يجب قبول جميع المهندسين المجازين اختبارات شركات النفط والشركات الملحقة، فتح إعلان جديد يشمل جميع التخصصات الهندسية وأولها هندسة البترول والهندسة المدنية. تمديد إعلان المتقدمين من حملة الببلوم وإدخال جميع العناصر المساعدة من التخصصات النفطية الرئيسية والمساندة. توكيت القطاع النفطي الحيوي لما له من الأثر البالغ على المصدر الأول في الكويت ولأن شباب الكويت أولى من الجميع في المحافظة على اقتصادهم الوطني.

بدر الحميدي: يجب إلغاء «كويت مسافر» ورسوم «PCR» للمواطنين القادمين



بدر الحميدي

قال النائب بدر الحميدي: بعد كثرة الشكاوى من قبل المسافرين يجب على الحكومة إلغاء تطبيق «كويت مسافر» لتسهيل إجراءات سفر المواطنين وإلغاء رسوم فحص (PCR) للقادمين.

استفسر عن الضرر الواقع على المواطنين والمساس بمراكزهم القانونية

أسامة المناور: ما أسباب عدم كشف الجامعة عن المعلومات؟



أسامة المناور

وقد حددت المادة السادسة من ذات القرار الحالات التي يحظر بها الكشف عن تلك المعلومات على سبيل الحصر. وطالب بتزويده وإفادته بالآتي: ما أسباب تجاوز جامعة الكويت على حقوق المواطنين المضارين بعدم تمكينهم من الكشف عن هذه المعلومات طالما أنها تؤثر على حقوقهم وكذلك تمس مراكزهم القانونية دون أن يكون ذلك من ضمن الاستثناءات الواردة على سبيل الحصر في المادة السادسة المشار إليها؟

وجه النائب أسامة المناور سؤالاً إلى وزير النفط ووزير التعليم العالي د.محمد الفارس قال في مقدمته: بالاستناد للقرار رقم 26 لسنة 2021م في شأن تنظيم حق الإطلاع، فقد حددت المادة الأولى: بأن أصحاب الشأن التي تمس حقوقهم وفقاً لأحكام القانون رقم 12 لسنة 2020م يحق لهم تقديم الطلبات للوقوف على أسباب منعهم من الكشف عن هذه المعلومات التي تمس مراكزهم القانونية أو ترحمهم من حق المناقشة على أحد المراكز الإشراافية.

فارس العتيبي: ما عدد متلقي «أكسفورد» من المواطنين والمقيمين؟



فارس العتيبي

وجه النائب فارس العتيبي سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ د.باسل الحمد الصباح، استفسر فيه عن الآتي: هل تم اعتماد لقاح أكسفورد الموجود عند أحد الوكلاء في الكويت من قبل المصنع الأصلي؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بمستندات تثبت ذلك؛ ولماذا لم يتم حتى الآن إعطاء الجرعة الثانية من لقاح أكسفورد لمن تم تطعيمهم في شهر فبراير الماضي؟ مع العلم تم تجاوزهم مدة 3 أشهر من موعد الجرعة الأولى؟ وكم عدد متلقي تطعيم لقاح أكسفورد من المواطنين والمقيمين وهل تم حصول أحد منهم على الجرعة الثانية، وتزويدي بكشف بأسماء من تلقوا الجرعة الأولى بالتاريخ؟ وما مدى فاعلية اللقاح بعد مضي 3 شهور من الجرعة الأولى؟

رئيس اللجنة: الانتهاء من تعديلات قانوني تنظيم المحاماة وتعارض المصالح قريباً

«التشريعية» أقرت «شركة مساهمة للمواشي» واسترداد الفوائد المتحصلة بشكل غير قانوني وإنشاء جامعة عبدالله السالم

إحالة إلى اللجنة المختصة. وأضاف أن اللجنة انتهت من اقتراح آخر بشأن إنشاء جامعة عبدالله السالم للعلوم التربوية وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة، وكذلك ناقشت اقتراحاً آخر متعلقاً بالجامعات الحكومية مقدماً من النائب د.هشام الصالح وتمت مناقشته والانتهاء منه وإحاله إلى اللجنة المختصة. وذكر العنزي إن هناك اقتراحاً آخر متعلقاً بتنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية وتم الانتهاء منه وإحاله إلى اللجنة المختصة. وأكد العنزي أن اللجنة التشريعية تسابق الزمن للانتهاء من الاقتراحات الداخلية وذلك بإجراء التصويت على قانون العفو الشامل ثمة قانون يتم تأخيرها، بل تتم دراسته من حيث مدى دستوريته وملامته من حيث الصياغة حتى تكون اللجان المختصة على اطلاع وعلى بصير وبصيرة في الجوانب القانونية».



د.عبدالله الطريجي ود.خالد العنزي ومهند السابور وحمد روح الدين أثناء الاجتماع

اقتراحاً آخر متعلقاً بالسلكين الديبلوماسي والقنصلي وتم الانتهاء منه وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة، مضيفاً أنه تمت مناقشة اقتراح بشأن إنشاء شركة مساهمة عامة باسم الشركة الكويتية للمواشي وتمت إحالته إلى اللجنة المختصة. وقال إن اللجنة ناقشت مدة أسبوعين حتى تنتهي من إعداد تقريرها بهذا الخصوص. بشأن قانون الإدارة العامة للتحقيقات. ولغت إلى اللجنة ناقشت 5 اقتراحات وتمت الموافقة على أحدها، وطلبت اللجنة من وزارة المالية الكلفة المالية لكل مقترح من هذه الاقتراحات وتم إهمالها

مؤكد أن اللجنة انتهت بالاتفاق مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد على أن تتم إعادة صياغة بعض الجزئيات حتى لا يتم الاصطدام بالثالب الدستورية التي جعلت المحكمة الدستورية تقضي قبل ذلك بعدم دستورية القانون الذي صدر في المجلس السابق. وأضاف أن اللجنة التشريعية

اقتراح بقانون مهم يتعلق بحظر تعارض المصالح، لافتاً إلى أنه تم استدعاء ممثلي وزارة العدل والهيئة العامة لمكافحة الفساد وديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية لمناقشة 3 اقتراحات بشأن تعارض المصالح. وذكر رئيس اللجنة إنه تم الانتهاء منها بشكل كبير، لم يتبق إلا الجزء اليسير.



د.خالد العنزي متحدثاً

التشريعية لم تدخر جداً لانتهاء من هذا القانون على وجه السرعة حتى يخدم مهنة المحاماة ومنسبها، متوجهاً بالشكر إلى أعضاء جمعية المحامين على حرصهم واهتمامهم لارتقاء بهذه المهنة. وقال العنزي إنه في الاجتماع السابق كان هناك

انتهت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها أمس من مناقشة عدد من الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول أعمالها وأحالتها إلى اللجان المختصة. وقال رئيس اللجنة النائب د.خالد العنزي في تصريح صحافي بالمرکز الإعلامي بمجلس الأمة، إن اللجنة ناقشت الاقتراحين بقانونين بشأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، وأضاف العنزي أنه تم استدعاء أعضاء جمعية المحامين والمناقشة الاقتراحين والمواد كافة الواردة في الاقتراحين والتي ورد عليها تعديلات. وأكد العنزي أنه تم الاتفاق على الانتهاء من التعديلات محل الاتفاق قريباً حتى لا يتم الاصطدام بأي مسألة قد تعوق إقرار هذا القانون الذي سوف يرى النور قريباً.

خالد العنزي: إجراءات جلسة 30 مارس فيما يخص قانون العفو الشامل صحيحة

بدون استثناء. وبين أن المراد يدعي أنه لم يتم الالتزام بإجراءات اللائحة الداخلية وذلك بإجراء التصويت على قانون العفو الشامل دون تلاوة أسماء مقدمي الاقتراح ورقم التقرير. وأكد العنزي أن هذا الادعاء ليس له أساس من الصحة لأنه تم تثبيت التقرير في المضبطة عن طريق رئيس اللجنة عندما كان يقف على المنصة داخل الجلسة وذكر عدد ونوعان من التقرير وعدد الاقتراحات المقدمة وهي 4 وهذا الأمر ثابت في الصفحة 36 من مضبطة جلسة 30 مارس. واستغرب أن يدعي المراد عدم وجود تقرير برقم 28 في نظام الوثائق البرلمانية، مبيناً أن التقرير موزع على جميع أعضاء مجلس الأمة بتاريخ 29 مارس وتم استجوابه ليكون أول تقرير يتم التصويت عليه في الجلسة وهذا المثبت في المضبطة. وأكد أن أعضاء اللجنة التشريعية اجتمعوا لإصدار التقارير المتعلقة بموضوع العفو الشامل نظراً لما يبثله هذا الموضوع من استحقاق، ما أثمر في صدور التقرير بوقت قياسي

وأوضح أنه تم أخذ موافقة المجلس على تثبيت جميع تقارير اللجان كما هو ثابت بالمضبطة في الصفحة رقم 465. وبين أنه تحدث كمقرر للجنة وذكر أن هناك 4 اقتراحات بشأن العفو الشامل مقدمة للجنة ولم يذكر أسماء مقدمي هذه الاقتراحات لأن هذا الأمر لا يوجد به إلزام باللائحة. وأكد أنه نكر خلال الجلسة أن اللجنة ارتأت الأخذ بالاقتراح الرابع ووافقت عليه بالإجماع، وهو الاقتراح المقدم من العضوين فرز الديحاني ومبارك العرو ومجموعة من النواب. وأفاد بأن هذا المراد يدعي أن التقرير يحسب التسلسل الطبيعي يجب أن يحمل الرقم 16 وليس 28 لأن اللجنة أحالت التقرير بتاريخ 2 فبراير. وأكد العنزي عدم صحة هذا الادعاء لأن التقرير لا يصدر في نفس اليوم الذي يتم فيه التصويت عليه بل إنه صدر بتاريخ 15 فبراير بعد انتهاء عمل المكتب الفني للجنة منه. وقال إن المراد يدعي بأنه لم يتم توزيع التقرير رقم 28 قبل جلسة 30 مارس الماضي وهذا الكلام غير صحيح لأن التقرير تم توزيعه بتاريخ 29 مارس على جميع الأعضاء

التقريرين. واستدل على ذلك بأنه في دور الانعقاد الأول بمجلس 2016 كان تقرير اللجنة التشريعية الذي يحمل الرقم 28 يتعلق بموضوع الجنسية، وفي دور الانعقاد الثاني كان التقرير الذي يحمل نفس الرقم يتعلق بإنشاء مجلس أعلى للقياس ومتابعة الأداء الحكومي. وأضاف أنه في دور الانعقاد الثالث كان التقرير رقم 28 في شأن الغرر يدعي موضوع العفو الشامل. وأكد أن موضوع العفو الشامل في مجلس 2016 ورد به تقريران من قبل اللجنة التشريعية، التقرير الأول برقم 70 في دور الانعقاد الأول، والثاني يحمل رقم 28 في دور الانعقاد الرابع، مشدداً على أن توارد الأرقام لا يعيب التقرير بأي شكل من الأشكال. ونوه بأن المراد يدعي عدم تلاوة التقرير رقم 28 في شأن موضوع العفو الشامل أو تثبيته في المضبطة في جلسة مجلس الأمة بتاريخ 30 مارس الماضي، مبيناً أن هذا الادعاء غير صحيح جملة وتفصيلاً.

أكد رئيس اللجنة التشريعية والقانونية النائب د. خالد العنزي صحة كل إجراءات قانون العفو الشامل في جلسة 30 مارس الماضي، متمنياً من الجميع تحري الدقة والصدقية في نقل المعلومة للمتلقين. وقال العنزي في تصريح صحفي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن أحد المرادين تناول بعض الادعاءات التي تمس اللجنة التشريعية وعملها فيما يخص الاقتراحات بقوانين المقدمة في شأن موضوع العفو الشامل والتقرير المعد من قبل اللجنة بهذا الخصوص. وبين أنه ارتأت كرئيس للجنة أن يبين للشعب الكويتي مدى عدم صحة تلك الادعاءات ويعدها من الواقع والحقيقة، لافتاً إلى أن هذا المراد ادعى أن تقرير اللجنة التشريعية بخصوص موضوع العفو الشامل الصادر في مجلس 2016 يحمل الرقم 28 وهو ذات الرقم الذي يحمله تقرير اللجنة عن ذات الموضوع في مجلس 2020. وأوضح أنه لا علاقة ولا دلالة للأرقام مبيناً أن الأرقام تتكرر بحسب تسلسلها في كل دور انعقاد وكون أن التقريرين جاء بنفس الرقم فهذا الأمر ورد بمحض الصدفة ولا يعيب